الدليل الإرشادي لتقييم مخاطر الأعمال

هيئة السوق المالية

ديسمبر ٢٠٢٥

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

المصطلحات	
مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح	مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلح
النهج القائم على المخاطر	تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح التي تتعرض لها المؤسسة المالية واتخاذ تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار التسلح بما يتناسب مع تلك المخاطر للتخفيف من حدتها بفعالية وكفاءة.
مجموعة العمل المالي (فاتف)	منظمة حكومية دولية تعمل على تطوير المعايير الدولية وتعزيز للسياسات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل
تقييم مخاطر الأعمال	عملية من شأنها أن تحدد مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح التي تتعرض لها المؤسسة المالية ككل بناءً على أنشطتها
تقييم مخاطر العملاء	عملية تحدد المخاطر التي يشكلها كل عميل فردي (طبيعي أو اعتباري) على الأعمال.
المخاطر الكامنة	مخاطر وقوع عمليات غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح دون مراعاة أي ضوابط أو إجراءات تخفيفية
التدابير الوقائية/التخفيف من المخاطر	الضوابط الموضوعة للتخفيف من وجود المخاطر أو لمنع حدوث المخاطر.
المخاطر المتبقية	المخاطر المتبقية بعد النظر في فاعلية الضوابط الرقابية
مستوى تقبل المخاطر	مستوى المخاطرة الذي تكون المؤسسة المالية مستعدة لتقبله في سياق عملياتها التجارية.
الحدث الذي يستدعي مراجعة متخصصة	حدث أو إجراء محدد يستدعي إجراء مراجعة مخصصة لتقييم مخاطر الأعمال
المخاطر الهيكلية	المخاطر الناشئة عن هيكل ملكية الكيان وإطار الحوكمة والتعقيدات التشغيلية
مخاطر العملاء	مستوى المخاطر التي تشكلها قاعدة عملاء الكيان
مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات	المخاطر المرتبطة بطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، فضلاً عن تعقيد المعاملات وحجمها وتكرارها
مخاطر قناة التسليم	المخاطر التي تشكلها الأساليب المستخدمة لتسليم المنتجات وتقديم الخدمات

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

المخاطر الجغرافية	المخاطر المرتبطة بالولايات القضائية التي تعمل فيها المؤسسة المالية أو تنفذ فيها معاملاتها أو لديها علاقات تجارية فيها
المخاطر الناشئة	المخاطر الجديدة والمتطورة المرتبطة بالقطاعات الفردية
المنظمة غير الربحية	كيان قانوني يشارك في جمع الأموال أو استلامها أو دفعها لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو تضامنية أو ينفذ أنشطة خيرية أخرى.
الضوابط الوقائية	هي الضوابط التي تحد من القدرة على استخدام المنتج أو القناة بطريقة من شأنها أن تزيد من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح
ضوابط الكشف	الضوابط التي تراقب النشاط عبر المنتج أو القناة.

الغرض والنطاق

١- الغرض من هذا الدليل هو مساعدة جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية على فهم التزاماتها بشأن مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح والوفاء بها فيما يتعلق بإجراء تقييم مخاطر الأعمال وفقًا للمادة (٥) من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٠) بتاريخ ١٤٣٩/٠٢/٠٥هـ، والمادة (٦٣) من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم رقم (م/٢١) بتاريخ ١٤٣٩/٠٢/١٢هـ، واللوائح التنفيذية والقواعد والأدلة.

٢- ينص هذا الدليل على توقعات هيئة السوق المالية بشأن العوامل التي ينبغي للمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الهيئة أن تأخذها بعين الاعتبار عند إجراء تقييم مخاطر الأعمال لديها. وتتوافق توقعات الهيئة مع الالتزامات الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح ومعايير مجموعة العمل المالي وأفضل الممارسات الدولية.

٣- إن العوامل والتدابير الواردة في هذا الدليل ليست شاملة ولا يضع هذا الدليل قيودًا على الخطوات التي يتعين على المؤسسات المالية اتخاذها من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية.

٤- لا توجد منهجية قياسية لتقييم المخاطر، وينبغي للمؤسسات المالية أثناء إجراء تقييم المخاطر أن تأخذ بعين الاعتبار أي عوامل وتدابير أخرى مناسبة لأعمالها.

٥- يُطبّق هذا الدليل على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة بشأن مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب.

التوقعات الإشرافية

١- يعد إجراء تقييم مخاطر الأعمال مكونًا أساسيًا للنهج القائم على المخاطر المنصوص عليه في توصيات مجموعة العمل المالي. تلتزم المؤسسات المالية بتنفيذ تقييمًا منهجيًا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المرتبطة بأنشطتها التجارية وقاعدة عملائها ومنتجاتها وخدماتها والتعرض للمخاطر الجغرافية. يتيح هذا التقييم للمؤسسات المالية تحديد المخاطر الكامنة والمتبقية التي تواجهها وقياسها وفهمها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمؤسسات المالية أيضًا أن تأخذ بعين الاعتبار الإرشادات الصادرة من مجموعة العمل المالي فيما يتعلق بالقطاع المالي.

٢- إن تقييم مخاطر الأعمال هو الخطوة الأولى التي ينبغي للمؤسسات المالية أن تأخذها بعين الاعتبار قبل تطوير برامج مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح. وينطوي تقييم مخاطر الأعمال على تحديد وتقييم المخاطر الكامنة التي

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

تتوقع المؤسسات المالية بشكل معقول مواجهتها من غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح. بمجرد أن تكمل المؤسسة المالية تقييم المخاطر، يمكن للكيان بعد ذلك وضع برنامج يقلل من هذه المخاطر أو يخفف من أثرها.

٣- وجود تقييم مخاطر موثق بشكل جيد يعد جزءًا أساسيًا من امتثال المؤسسات المالية لالتزاماتها في مجال مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح، كما ينبغي أن يُسهم في تمكين المؤسسات المالية من:

a. فهم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح التي تتعرض لها الأعمال ككل،
b. تحديد كيفية التخفيف من أثر هذه المخاطر بفعالية من خلال السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية؛
c. تحديد مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح المتبقية وأي فجوات ينبغي معالجتها في الضوابط.

٤- تلتزم المؤسسات المالية بالتأكد من أن **تقييم مخاطر الأعمال لديها مصمم خصيصًا ليناسب ملف أعمالها** ويراعي العوامل والمخاطر المحددة لأعمالها. لن يفي تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح / تقييم مخاطر الأعمال العام الذي لم يخضع للتعديل ليتناسب مع الاحتياجات المحددة أو نموذج الأعمال الخاص بالكيان الخاضع لإشراف الهيئة توقعات الهيئة.

٥- يجب أن يكون تقييم مخاطر الأعمال متاحًا للهيئة عند الطلب.

٦- تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية ينبغي أن تعلم أن مخاطر **غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح لا يمكن التخلص منها كليًا** بصرف النظر عن مدى فعالية إطار ضوابط مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح.

٧- وتتوقع الهيئة أن يستوفي تقييم مخاطر الأعمال جميع المعايير الواردة أدناه؛

١- يكون موثقًا ومعتمدًا من الإدارة العليا.	٢- يكون محددًا ومتوائمًا مع طبيعة أعمال المؤسسة المالية والإرشادات الداخلية.	٣- يشتمل على تقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح التي تشكلها جميع عوامل الخطر المنصوص عليها في هذا الدليل.
٤- يشتمل على تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح مع التمييز بينها بوضوح.	٥- يأخذ بعين الاعتبار تقييم المخاطر الوطنية في المملكة العربية السعودية، إضافةً إلى أي تقييمات مخاطر موضوعية وأي تقييمات مخاطر قطاعية وغيرها من مصادر المعلومات ذات الصلة.	٦- تخضع للمراجعة والتحديث باستمرار.

نبذة عن تقييم مخاطر الأعمال

١- الهدف الأساسي من تقييم مخاطر الأعمال لواحدة من المؤسسات المالية هو تحديد وتقييم وفهم المخاطر المرتبطة بعملياتها ومنتجاتها وخدماتها وعملائها والتعرض للمخاطر الجغرافية بشكل منهجي. تسمح هذه العملية للكيان بتقييم احتمالية وتأثير مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح وغيرها من الجرائم المالية. يمكن للمؤسسة المالية، من خلال إجراء تقييم شامل للمخاطر، وضع تدابير مناسبة للتخفيف من المخاطر وتطبيقها، وضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية مع الحفاظ على سلامتها وسمعتها. بالإضافة إلى ذلك، يدعم تقييم مخاطر الأعمال اتخاذ القرارات المستنيرة، ويعزز أطر إدارة المخاطر، ويعزز النهج الاستباقي للوقاية من الجرائم المالية.

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

٢- لا ينبغي الخلط بين تقييم مخاطر الأعمال وتقييم مخاطر العملاء. يحدد تقييم مخاطر الأعمال المخاطر المرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح التي تتعرض لها المؤسسة المالية ككل بناءً على أنشطتها بينما يحدد تقييم مخاطر العملاء على وجه التحديد المخاطر التي يشكلها كل عميل فردي (طبيعي أو اعتباري) على الأعمال.

٣- يتكون تقييم مخاطر الأعمال من عدد من المراحل التي تلتزم المؤسسة المالية بتنفيذها. تمثل نتائج تقييم مخاطر الأعمال المرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح تصنيف المخاطر المحددة في فئات مختلفة، مثل عالية ومتوسطة ومنخفضة أو مزيج من تلك الفئات (مثل متوسطة إلى عالية، متوسطة إلى منخفضة وما إلى ذلك).

٤- ويسمح تقييم مخاطر الأعمال الفعّال المرتبط بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح للمؤسسة المالية باتخاذ قرارات إدارية مستنيرة بشأن مستوى تقبل المخاطر، وتخصيص موارد مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، وتطوير استراتيجيات التخفيف من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح. في حالة تحديد مخاطر أعلى، تلتزم المؤسسات المالية باتخاذ تدابير معززة للتخفيف من هذه المخاطر.

٥- يُعرف الخطر الذي يبقى بعد تطبيق جميع التدابير بشكل فعال **بالمخاطر المتبقية.**

٦- تلتزم المؤسسة المالية بالتأكد من توثيق المنهجية المستخدمة لتحديد تصنيفات المخاطر المتبقية وإثباتها بشكل صحيح.

٧- يُذكر أن عملية تقييم مخاطر الأعمال عملية دورية وينبغي أن **يظل تقييم المخاطر خاضعًا للمراجعة الدورية**، بما في ذلك عند وجود تطورات كبيرة في إدارة المؤسسة المالية وعملياتها (على سبيل المثال، نموذج الأعمال والعملاء والتعرض للمخاطر وما إلى ذلك). وتلتزم الكيانات الخاضعة للإشراف كذلك بتطوير قائمة بالأحداث التي تستدعي مراجعة متخصصة لتقييم مخاطر الأعمال.

مراحل تقييم مخاطر الأعمال

٨- يشتمل تقييم مخاطر الأعمال على (٦) مراحل رئيسية؛

ملخص مراحل تقييم مخاطر الأعمال

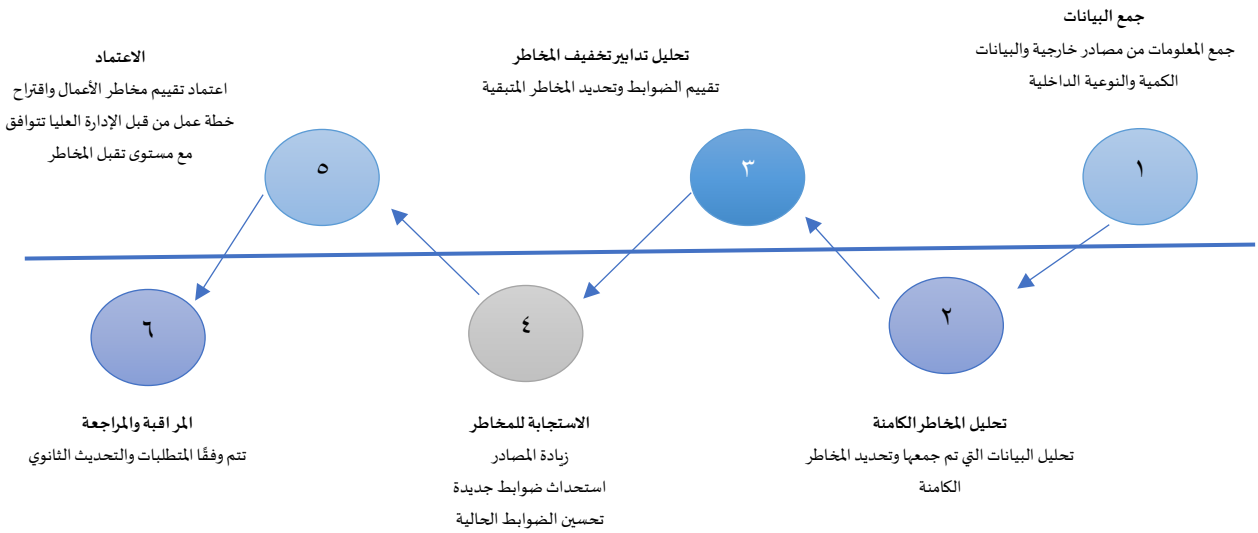

المرحلة الأولى: جمع البيانات

٩- وفي إطار عملية تقييم المخاطر، تلتزم المؤسسة المالية بتقييم **المخاطر الكامنة** التي تمثل مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح الموجود قبل تطبيق أي ضوابط أو تدابير تخفيف.

١٠- ينبغي للكيانات الخاضعة للإشراف، عند تنفيذ تقييم المخاطر، إيلاء النظر إلى **مصادر المعلومات ذات الصلة المتنوعة.**

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

وتشمل الأمثلة ما يلي:

التوجيهات والتصنيفات والتقييمات الصادرة من جهات دولية بما في ذلك مجموعة العمل المالي، ولجنة بازل، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة الشفافية الدولية
المعلومات الواردة من الهيئات القطاعية المهنية
القوائم السوداء، القوائم الرمادية، قوائم العقوبات
تقييمات المخاطر الموضوعية التي نفذتها السلطات في المملكة العربية السعودية
تقييم المخاطر الوطنية في المملكة العربية السعودية
تقييمات المخاطر التي نفذتها الجهات الإشرافية والجهات المختصة الأخرى، بما في ذلك الإدارة العامة للتحريات المالية
مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب الصادرة عن اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال واللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله
تقييمات المخاطر الوطنية في المناطق الأخرى التي لها علاقة بالأعمال
الاتصالات والتوجيهات الصادرة من الجهات المختصة
الأدلة التي تنشرها هيئة السوق المالية

بيانات العملاء: الأعداد والأنواع والمواقع
بيانات الملكية النفعية للعملاء
نتائج تحليل المعاملات غير العادية والمشبوهة
نتائج المراجعين الداخليين أو الخارجيين
حجم المعاملات
نسبة المعاملات النقدية
مجموعة المنتجات وخصائصها
التقارير الواردة من إدارة الالتزام
التعرض لصناعات/قطاعات معينة
حجم الشركة
الاستعانة بأطراف خارجية
مدى الأعمال غير المباشرة

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

المرحلة الثانية: تحليل المخاطر الكامنة

١- تلتزم المؤسسات المالية بتحليل البيانات الكمية والنوعية عند تقييم عوامل المخاطر الكامنة باعتبار ذلك جزءًا من تقييم المخاطر. ينبغي للمؤسسات المالية أن تأخذ في الاعتبار فئات المخاطر الرئيسية التالية:

أ. المخاطر الهيكلية - المخاطر الناشئة عن هيكل ملكية الكيان وإطار الحوكمة والتعقيدات التشغيلية، والتي قد تؤثر على تعرضه للجرائم المالية.

ب. مخاطر العملاء - مستوى المخاطر التي تشكلها قاعدة عملاء الكيان، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل نوع العميل والصناعة والهيكل القانوني وسلوك المعاملات والتعرض المحتمل للأفراد أو الكيانات عالية المخاطر.

ج. مخاطر المنتجات والخدمات والمعاملات - المخاطر المرتبطة بطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، فضلاً عن تعقيد المعاملات وحجمها وتكرارها، والتي قد تخلق فرصًا للأنشطة المالية غير المشروعة.

د. مخاطر قناة التسليم - المخاطر التي تشكلها الأساليب المستخدمة لتسليم المنتجات والخدمات، بما في ذلك مدى استخدام القنوات الرقمية أو غير المباشرة أو التابعة لجهات خارجية، مما ينتج عنه زيادة عدم الكشف عن الهوية وتقليل الرقابة.

هـ. المخاطر الجغرافية - المخاطر المرتبطة بالولايات القضائية التي تعمل فيها المؤسسة المالية أو تنفذ فيها معاملاتها أو لديها علاقات تجارية فيها، وخاصة في المناطق التي تعاني من ضعف أطر مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب، أو مستويات الفساد المرتفعة، أو التعرض الكبير للجرائم المالية.

و. مخاطر التقنيات الجديدة والحالية - المخاطر المرتبطة بتبني التقنيات الناشئة والقائمة واستخدامها، بما في ذلك الأصول الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية والأنظمة الآلية، والتي قد تؤدي إلى ظهور نقاط ضعف جديدة أو تعزيز التدفقات المالية غير المشروعة. تلتزم المؤسسة المالية بتقييم مثل هذه المخاطر قبل إطلاق أي منتجات أو خدمات أو ممارسات تجارية جديدة وقبل استخدام التقنيات الجديدة أو التقنيات قيد التطوير.

ز. مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح الناشئة - يجب على المؤسسات المالية التأكد من وجود أنظمة وضوابط لديها لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح الناشئة، فضلاً عن المخاطر الحالية التي زادت شدتها. وينبغي إدراج هذه المخاطر في تقييم مخاطر الأعمال في الوقت المناسب. وتتضمن التدابير الرئيسية لإدارة المخاطر الناشئة ما يلي:

أ. المراجعة الدورية للبيانات الداخلية لتحديد الاتجاهات وتهديدات الجرائم المالية الناشئة.

ب. المراقبة المستمرة لمصادر المعلومات الخارجية (على سبيل المثال، التحديثات التنظيمية، التصنيفات، وتقارير الاستخبارات).

ت. عمليات تقييم المخاطر المرتبطة بالمنتجات والتقنيات الجديدة وإدراجها.

٢- يمكن تحديد الخطر بطرق مختلفة، **ولا يوجد نموذج تقييم قابل للتطبيق عالميًا لتقييم الخطر**. وعندما تحدد المؤسسة المالية مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح التي تواجهها في سياق أنشطتها التجارية، فيجب على المؤسسة المالية تقييم مستوى تلك المخاطر.

٣- وينبغي كذلك أن يأخذ تقييم مخاطر الأعمال بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية الحالية والمخاطر التي يُحتمل أن تظهر في المستقبل القريب. ويشمل هذا تقييم التأثير المحتمل للمنتجات والخدمات وشرائح العملاء الجديدة والتقدم التكنولوجي قبل إطلاق هذه المنتجات و/أو التقنيات. علاوةً على ذلك، تتفاعل مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح في كثير من الأحيان وقد تشكل مستوى مرتفعًا من المخاطر عند دمجها.

٤- هناك طرق متعددة لتقييم المخاطر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ. تقييم احتمالية وقوع حدث ما،

ب. تقييم كل من احتمالية وقوع حدث ما والعواقب المحتملة له،

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

ج. مراعاة التفاعل بين الضعف والتهديد والتأثير،

د. تحليل تأثير عدم اليقين على حدث ما.

٥- وبصرف النظر عن الطريقة المختارة، يجب أن تكون المؤسسة المالية قادرةً على شرح وإثبات مدى كفايتها وفعاليتها بشكل واضح لمسؤول مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، والتأكد من أنها مناسبة ومتناسبة مع احتياجات المؤسسة المالية المحددة.

٦- ينبغي أن تكون عملية تقييم المخاطر مدروسة جيدًا ومنطقية وموثقة بدقة. ينبغي أن ينص تقييم مخاطر الأعمال صراحةً على أساس هذا التحديد والأدلة عليه، مع الإشارة إلى مصادر مثل الإرشادات التنظيمية المحلية ودراسات الحالة والخبرة التجارية المباشرة وأي معلومات أخرى ذات صلة.

وزن عوامل المخاطر

١- عند تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح، يمكن للمؤسسات المالية أن تحدد أوزان مختلفة لعوامل المخاطر وفق أهميتها. ينبغي للمؤسسات المالية أن تأخذ بعين الاعتبار مدى ارتباط عوامل المخاطر المختلفة في سياق علاقة العمل أو المعاملة. من المتوقع أن يختلف وزن كل من هذه العوامل من منتج لآخر أو من عميل لآخر (أو فئة من العملاء) ومن مؤسسة مالية إلى أخرى.

٢- ينبغي للمؤسسات المالية اختيار المنهجية واختيار مقياس تقييم المخاطر وتحديد المعايير الخاصة بتقييمات المخاطر وأوزانها.

٣- عند وزن المخاطر، ينبغي للمؤسسات المالية التأكد مما يلي:

أ. لا يتأثر الوزن بعامل واحد فقط دون مبرر.

ب. لا تؤثر الاعتبارات الاقتصادية أو الربحية على تصنيف المخاطر.

ج. لا يؤدي الوزن إلى استحالة أن يتم تصنيف أي علاقة عمل على أنها عالية المخاطر.

د. لا يُمكن للمؤسسات المالية أن تتجاوز الحالات التي حددتها التشريعات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها عالية المخاطر من حيث غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح.

هـ. يُمكن للمؤسسات المالية تجاوز أي درجات مخاطر تنشأ تلقائيًا حيثما اقتضت الضرورة. على أن يتم حوكمة وتوثيق المبرر لهذا القرار بالشكل المناسب.

٤- عتد استخدام **أنظمة إلكترونية** لتوزيع درجات المخاطر العامة لتصنيف فئات علاقات العمل أو المعاملات لم تطورها داخل المؤسسة بل اشترتها من مقدم خارجي، يجب على المؤسسات المالية التأكد مما يلي:

أ. الدراية الكاملة لمنهجية تصنيف المخاطر المقترحة من قبل مقدم الخدمة الخارجي وكيفية جمعه مع عوامل المخاطر للتوصل إلى درجة المخاطر الكلية.

ب. استيفاء المنهجية المستخدمة لمتطلبات تقييم المخاطر الخاصة بالمؤسسة المالية والمتطلبات الخاصة بالمملكة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح.

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

ج. تتأكد المؤسسة المالية من أن الدرجات المخصصة دقيقة وتعكس إدراكها للمخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح.

د. لن يفي تقييم مخاطر الأعمال العام الذي لم يخضع للتعديل ليتناسب مع الاحتياجات المحددة ونموذج الأعمال الخاص بالمؤسسة المالية بالمتطلبات النظامية وتوقعات الهيئة.

هـ. تقوم المؤسسات المالية التي تكون جزءًا من مجموعة بإجراء تقييم للمخاطر الفردية ولا يجوز لها الاعتماد فقط على تقييم مخاطر الأعمال الخاص بالمجموعة.

المرحلة الثالثة: تحليل تدابير تخفيف المخاطر

١- يتضمن تخفيف المخاطر تقييم مدى كفاية وفعالية تدابير تخفيف مخاطر (الضوابط) المُنفّذة داخل الشركة.

٢- ينبغي للمؤسسة المالية التأكد من وضع **السياسات والإجراءات والضوابط** المناسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح التي حددتها وتخفيفها بفعالية، ويشمل ذلك المخاطر المحددة على المستوى الوطني. ينبغي للإدارة العليا الموافقة على السياسات والإجراءات والضوابط. وينبغي أن تكون هذه الإجراءات مناسبةً ومتناسبةً مع المخاطر المحددة، وينبغي أن تخضع للمراقبة والمراجعة المستمرة لضمان استمرارها في إدارة وتخفيف مستوى المخاطر المحددة بشكل فعال.

٣- ويؤثر مستوى المخاطر الكامنة المرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح بشكل مباشر على طبيعة هذه الضوابط وكثافتها، فضلاً عن تخصيص موارد مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب.

وتشمل أمثلة تدابير تخفيف المخاطر الفعالة ما يلي؛

1	• تدابير العناية الواجبة بالعملاء للتحقق من هويات العملاء وتقييم ملفات المخاطر الخاصة بهم.
2	• تدابير حفظ السجلات والإبلاغ لضمان الامتثال للالتزامات التنظيمية.
3	• إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، وتشمل ما يلي: • -سياسات قبول العملاء، • -إجراءات تقييم مخاطر العملاء، • -الأطر الخاصة بالامتثال، • -الاختبار المستقل للضوابط، • -فحص العملاء، • -عملية مراقبة المعاملات، • -المعايير المتعلقة بتوظيف وتدريب الموظفين.

٤- وتعتمد فعالية هذه الضوابط على الاتساق في التنفيذ في العمليات اليومية. لذلك، ينبغي للمؤسسات المالية إجراء مراقبة مستمرة لضمان تطبيقها بشكل صحيح، وتقييم فعاليتها، ومعالجة أي قصور أو فجوات على الفور.

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

٥- يشتمل تقييم **مستوى** الضوابط الموضوعة **وكفايتها** على ما يلي:

أ. يؤثر مستوى المخاطر الكامنة المرتبطة بغسل الأموال / تمويل الإرهاب على نوع ومستويات ضوابط مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والموارد

ب. الضوابط واستراتيجيات تخفيف المخاطر المطلوب تنفيذها

ج. ما إذا كان الضابط تلقائيًا أو يدويًا

د. ما إذا كان التدقيق الداخلي/التدقيق الخارجي قد اختبره (تخضع الضوابط للاختبار بانتظام بناءً على النتائج الإيجابية)

هـ. ما إذا كان الضابط أساسيًا أو ثانويًا

و. ما إذا كان الضابط منفذًا منذ أكثر من سنة

ز. ما إذا كان نوع الضابط وقائيًا أو استقصائيًا

٦- ولغرض هذا التوجيه، تُعرف الضوابط الوقائية بأنها الضوابط التي تحد من القدرة على استخدام المنتج أو القناة بطريقة من شأنها أن تزيد من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح. ويشمل ذلك الضوابط المرتبطة بتحديد حدود المعاملات أو وجود عملية موافقة إدارية للعملاء أو المنتجات أو البلدان عالية المخاطر، وتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة مع عملاء محددين. تهدف الضوابط الاستقصائية فقط إلى مراقبة النشاط من خلال المنتج أو القناة. وتمثل هذه الضوابط المعلومات المرتبطة بكيفية استخدام المنتج أو القنوات، والمعلومات المرتبطة بمراقبة المعاملات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

المرحلة الرابعة: الاستجابة للمخاطر

١- ينبغي أن تؤدي المراحل السابقة في نهاية المطاف إلى تحديد **المخاطر المتبقية** التي تشير إلى المخاطر التي تتبقى بعد تطبيق تدابير تخفيف المخاطر والضوابط الداخلية. وبصرف النظر عن مدى فعالية إطار الضوابط، تجد الإشارة إلى أنه لا يمكن التخلص من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح تمامًا. تظل بعض المخاطر قائمة دائمًا بسبب العوامل الخارجية، والتهديدات المتطورة، والقيود الموجودة في آليات الرقابة.

٢- في هذه المرحلة، يجب على المؤسسة المالية تقييم ما إذا كانت المخاطر المتبقية التي تواجهها تتوافق مع مستوى تقبل المخاطر، والتي تحدد مستوى المخاطر التي تكون المؤسسة مستعدة لقبولها في سياق عملياتها التجارية. ويضمن هذا التقييم أن المؤسسة المالية لا تعمل بما يتجاوز قدرتها على تحمل المخاطر، وأن التعديلات اللازمة يمكن تنفيذها لتعزيز الضوابط، حسب الاقتضاء.

٣- وبعد تحديد المخاطر الكامنة وتدابير تخفيف المخاطر المماثلة وتقييمها، تلتزم المؤسسة المالية بوضع **خطة عمل شاملة**. ينبغي أن تحدد هذه الخطة خطوات ملموسة لمعالجة أي فجوات في الضوابط، وتعزيز عمليات إدارة المخاطر، وتعزيز تدابير الالتزام عندما تتجاوز المخاطر المتبقية الحدود المقبولة.

٤- ويجب أن تخضع خطة العمل للمراجعة والتحديث بانتظام لضمان تحديد المخاطر الناشئة على الفور وإدارتها بشكل فعال ضمن إطار المؤسسة الشامل لمكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب / مكافحة تمويل انتشار التسلح.

خطة العمل

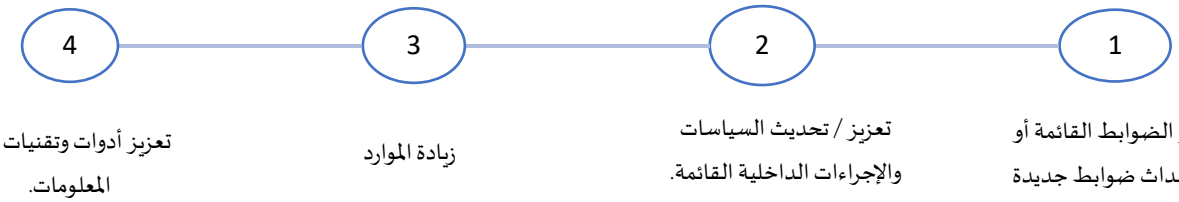

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

المرحلة الخامسة: الاعتماد

١- تلتزم الإدارة العليا في الكيان الخاضع للإشراف **بتوثيق** تقييم مخاطر الأعمال وخطة العمل **واعتمادهما**.

٢- من الأهمية أيضًا أن يكون **الموظفون على دراية بنتائج** تقييم مخاطر الأعمال، على سبيل المثال، من خلال برامج تدريب الموظفين المستمرة بشأن غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح. ويضمن ذلك أن يكون الموظفون على دراية بالمخاطر الرئيسية التي يتعرض لها الكيان وأنهم قادرون على تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط التي تحددها الإدارة العليا لتخفيف المخاطر بشكل فعال.

المرحلة السادسة: رصد تقييم مخاطر الأعمال ومراجعته

١- نظرًا لأن مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح تتغير دائمًا، يجب أن يخضع تقييم مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح للمراجعة المستمرة. إذا علمت المؤسسة المالية بظهور خطر جديد أو زيادة خطر موجود، ينبغي أن ينعكس ذلك في تقييم المخاطر في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمؤسسات المالية أيضًا تقييم المعلومات التي حصلت عليها باعتبارها جزءً من مراقبتها المستمرة لعلاقة العمل والنظر فيما إذا كان هذا يؤثر على تقييم المخاطر أم لا.

٢- ينبغي للمؤسسات المالية التأكد من وجود أنظمة وضوابط لضمان تحديث تقييم المخاطر لديها. على سبيل المثال، تحديد جدول زمني لتحديد موعد إجراء تقييم مخاطر الأعمال التالي لضمان إدراج المخاطر المتغيرة أو الجديدة أو الناشئة. ومن المتوقع أن تراجع المؤسسات المالية تقييم مخاطر الأعمال بشكل مستمر. ينبغي أن تتضمن التحديثات ما يلي:

- تحديث المعلومات الكمية والنوعية؛
- رؤى جديدة مستخلصة من تقييمات المخاطر الوطنية و/أو القطاعية؛
- مراجعة المخاطر المرتبطة بالمنتج والخدمات وقنوات التسليم؛
- التحديثات التنظيمية.
- أي تحديثات مرتبطة بالمنطقة.

٣- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤسسات المالية وضع قائمة داخلية **بالأحداث التي تستدعي مراجعة متخصصة** والتي قد تؤدي إلى مراجعة متخصصة لتقييم مخاطر الأعمال. تتضمن أمثلة الأحداث التي قد تؤدي إلى مراجعة لتقييم مخاطر الأعمال ما يلي:

- المنتجات أو الخدمات أو قنوات التسليم الجديدة
- تطبيق التقنيات الجديدة
- التغيير في العملاء
- تغييرات تنظيمية كبيرة
- الزيادة الكبيرة في المخاطر
- الهيكل المؤسسي الجديد
- التغيير في نموذج الأعمال

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

٤- ينبغي توثيق أي تحديث لتقييم مخاطر الأعمال، تمامًا مثل تقييم المخاطر الأصلي، ويجب أن يكون متناسبًا مع مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح.

٥- ينبغي للمؤسسات المالية أن تدرك أن تقييم مخاطر الأعمال ليس مجرد عملية التزام أو متطلب توثيق لمرة واحدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي اعتبار التقييم مكونًا ديناميكيًا ومتكاملًا لإطار إدارة المخاطر في المؤسسة، ويُسترشد به في عملية صنع القرار والممارسات التشغيلية.

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

الملحق

نظرة عامة على عوامل المخاطر الكامنة

١- يوجد عدد من الخصائص ونقاط الضعف الرئيسية في الأسواق المالية/قطاع الأوراق المالية والتي ينبغي لمؤسسات السوق المالية أن تأخذها في الاعتبار عند إجراء تقييم مخاطر الأعمال. وتشمل ما يلي:

- احتمالات إجراء معاملات عالية المستوى، بسرعة عالية ونطاق عالمي عبر العديد من الجهات الداخلية والخارجية؛
- سهولة الوصول إلى العديد من الأسواق المختلفة (سواءً في البورصات المسجلة أو في أماكن أخرى، على سبيل المثال، الأسواق غير الرسمية ومنصات التداول الإلكترونية)؛
- المشاركة المشتركة لعدد كبير من المشاركين نيابةً عن أطراف الشراء والبيع، مما قد يحد من القدرة على الإشراف الكامل على المعاملة؛
- الهياكل المعقدة للعملاء من المؤسسات؛
- تعقيد المنتجات؛
- القدرة على التعامل في منتجات الأوراق المالية عبر وسطاء قد يوفرون درجة نسبية من عدم الكشف عن هوية المستثمرين/العملاء الأساسيين؛
- الأدوار المتنوعة التي يضطلع بها مقدمو الخدمات والوسطاء في المعاملات، على سبيل المثال، العمل بصفة مدير صندوق استثماري وبنك إيداع؛
- القدرة على التعامل في المنتجات المعقدة وغير المنظمة بعد؛
- السيولة العالية لبعض المنتجات، مما يسهل تحويلها إلى نقد؛
- تقلب أسعار بعض المنتجات، وخاصة الأوراق المالية منخفضة السعر، والتحديات في تسعير بعض منتجات الأوراق المالية بسبب طبيعتها المصممة المعدة حسب الطلب أو تعقيدها.

٢- وتظهر نقاط الضعف في هذا القطاع في مرحلة التنسيق والتكامل في عملية غسل الأموال، ما أن يجد المجرمون أو المسيرون طريقة لإدخال النقدية غير المشروعة إلى السوق المالية ومن ثم إخفاء أصولها الإجرامية بشكل أكبر. تتميز الأسواق لمالية بالمعاملات العالمية عالية السرعة مع وجود إشراف مجزأ يسمح ببناء العديد من الطبقات في فترة زمنية قصيرة وبطريقة سهلة نسبيًا بين الأصول غير المشروعة للأموال واستثمارها أو استخدامها النهائي.

٣- ويؤدي دمج الأصول الافتراضية في محافظ الاستثمار أيضًا إلى زيادة مستوى المخاطر التي تتعرض لها هذه الكيانات، بسبب سرعة نقلها ونطاقها العالمي وإخفاء هويتها.

٤- أما عن المخاطر المرتبطة بالعميل، تشكل مؤسسات السوق المالية التي لديها عملاء من المنظمات الخيرية أو المنظمات غير الربحية المرتبطة بمناطق عالية المخاطر أو مناطق الصراع، أو العملاء الذين يتبرعون بالأوراق المالية التي اشتروها لمثل هذه المنظمات غير الربحية، مخاطر أعلى من منظور مخاطر العملاء. وعلاوة على ذلك، يُعتقد عمومًا أن أنشطة التمويل الجماعي وأنشطة التمويل القائمة على الويب والتي تنطوي على أصول افتراضية قد تكون مرتبطة في بعض السياقات بقطاع الأسواق المالية، تشكل مخاطر تمويل إرهاب أعلى.

٥- أما عن قنوات التسليم، تُعد الوساطة شائعة جدًا في هذا القطاع. إنها سمة عامة للعديد من المعاملات في الأسواق المالية، وخاصة الأسواق الثانوية، إذ أنها تتضمن إشراك عدد كبير من الشركات التي تستخدم منتجات أو خدمات بعضها البعض لعملائها الأساسيين، حيث لا تستطيع شركة واحدة عمومًا سوى رؤية عميلها المباشر. يوجد أيضًا ممارسة تتمثل في عمل المؤسسات المالية كوسطاء أو

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

مقدمين لأعمال بعضها البعض. يمكن أن تؤدي الوساطة إلى تعريض مؤسسات السوق المالية لمخاطر متزايدة تتعلق بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح، مع اختلاف المخاطر المحددة بناءً على النشاط الذي ينفذه الوسطاء وعلاقتهم بالشركة.

٦- إن استخدام قنوات التسليم غير المباشرة، بما في ذلك إمكانية فتح الحسابات عبر الإنترنت والأدوات التي تسمح بالتحقق التلقائي من العملاء، يجذب أيضًا مخاطر أعلى تتعلق بغسل الأموال / تمويل الإرهاب / تمويل انتشار التسلح.

الجدول: أمثلة على البيانات التي ينبغي لشركات الاستثمار ووسطاء الاستثمار جمعها لكل عامل من عوامل المخاطر وأمثلة على المعلومات الكمية

عوامل المخاطر الهيكلية	
طبيعة الأعمال	معدل الدوران السنوي
حجم/نطاق الأعمال	صافي الربح السنوي
تنوع وتعقيد قطاعات الأعمال	عدد الموظفين
تنوع ومدى تعقيد الأسواق التي تعمل فيها الشركة	عدد الفروع أو المكاتب
عدد قطاعات العمل المختلفة	عدد الأسواق التي تعمل بها الشركة
القيمة الإجمالية للأصول قيد الإدارة	

عوامل مخاطر العملاء	
إجمالي عدد العملاء	العملاء من الشخصيات الاعتبارية والمساهمون بالوكالة أو أعضاء مجلس الإدارة بالوكالة
نوع العميل (الأشخاص الطبيعيون، الأشخاص الاعتباريون، الترتيبات القانونية)	الأشخاص العاملون كممثلين/بالوكالة نيابةً عن العميل

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

العملاء غير المقيمين	أعمال وقطاعات أخرى ذات خطورة عالية مرتبطة عادةً بمستوى أعلى من مخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب
الشخصيات السياسية البارزة (المنظمات الأجنبية والمحلية والدولية؛ العملاء والمستفيدون الحقيقيون والأفراد ذوو الثروات العالية)	العملاء أصحاب هياكل الملكية المعقدة
الأفراد ذوو الثروات العالية	حاملي الأسهم لحاملها أو لغيرها من الأدوات القابلة للتداول لحاملها
الأعمال التي تتسم بالكثافة النقدية	عدد العملاء (الأفراد والأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية في الفئات المذكورة)
شركات الغرض الخاص	إجمالي عدد المعاملات
المنظمات غير الربحية	إجمالي قيمة المعاملات
	إجمالي عدد الودائع والأصول

عوامل المخاطر المتعلقة بالمنتجات/الخدمات/المعاملات

مستوى شفافية المنتج أو الخدمة أو المعاملة ومدى قابلية المنتج أو الخدمة أو المعاملة لتيسير أو السماح بإخفاء هوية العميل أو الملكية أو الهياكل المستفيدة	عدد العملاء (الأشخاص الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية) لكل منتج/ خدمة
المنتجات أو الخدمات التي تسمح بتحويل القيمة دون قيود أو بشكل مجهول (عن طريق الدفع أو تغيير ملكية الأصول) إلى طرف ثالث غير ذي صلة.	قيمة المعاملة لكل منتج/خدمة

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

المنتجات التي تعرضت للاحتيال وإساءة استخدام السوق مثل الأوراق المالية منخفضة السعر/الأسهم الرخيصة.	عدد المنتجات الصادرة
شراء الأوراق المالية باستخدام النقود المادية.	عدد المعاملات لكل طريقة دفع
عرض منتجات شبيهة بالمنتجات المصرفية مثل صرف الشيكات وبطاقات السحب الآلي	حجم الأموال المحولة لكل طريقة دفع؛
المنتجات أو الخدمات المرتبطة بالأوراق المالية الممولة من خلال مدفوعات أو تعليمات مقدمة من أطراف خارجية غير متوقعة، وخاصةً من الجهات ذات المخاطر الأعلى	عدد وحجم التحويلات عبر الحدود
المعاملات التي تشمل أسهم رخيصة /أسهم الشركات الناشئة	ملف تعريف العملاء الذين يستخدمون وسائل دفع معينة
المنتجات المعقدة أو غير المنظمة	المنتجات ذات السيولة العالية
المنتجات الخاضعة لتقلبات الأسعار	

قنوات التسليم

التعامل غير المباشر مع العميل	عدد العلاقات التجارية التي تم الدخول فيها بشكل مباشر
استخدام مقدمي الخدمات والوسطاء و/أو الوكلاء	عدد العلاقات التجارية التي تم الدخول فيها بشكل غير مباشر
الاعتماد على أطراف ثالثة للقيام بإجراءات العناية الواجبة للعملاء	عدد العملاء (الأشخاص الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية) الموجودين في كل قناة توصيل
قنوات التوصيل الجديدة وغير المجربة	عدد مقدمي الخدمات والوسطاء و/أو الوكلاء

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

المواقع الجغرافية لمقدمي الخدمات والوسطاء و/أو الوكلاء	المواقع الجغرافية للأطراف الثالثة
	ملف تعريفي للعملاء حسب كل قناة توصيل

عوامل المخاطر الجغرافية

الدول الخاضعة للعقوبات - تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح	تقسيمات الدولة لكل من: - العملاء (الأشخاص الطبيعيون، الأشخاص الاعتباريون، الترتيبات القانونية) - المستفيدين الحقيقيين - المعاملات (الواردة والصادرة) - المنتجات والخدمات - مقدمي الخدمات والوكلاء والوسطاء وما إلى ذلك.
الدول التي صنفتها مجموعة العمل المالي (فاتف) كدول عالية المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (القائمة السوداء/القائمة الرمادية)	
الجهات الخارجية	
الدول غير الملتزمة بالضرائب	
الدول المرتبطة بمستويات عالية من الفساد أو الجريمة المنظمة	

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

التخفيف من المخاطر

أمثلة على المعلومات حول الضوابط التي ينبغي مراعاتها في تقييم مخاطر الأعمال:

١- منذ متى طُبّقت الضوابط
٢- الموارد المخصصة لتطبيق الضوابط
٣- التدريب المقدم للأشخاص الذين يطبقون الضوابط
٤- مستوى الرقابة على تطبيق الضوابط
٥- ما إذا كانت الضوابط قد خضعت لاختبار مستقل أم لا
٦- الميزانية المخصصة للعناية الواجبة المعززة في التعامل مع العملاء المعرضين لمخاطر عالية، على سبيل المثال، الحصول على معلومات استخباراتية خارجية
٧- توافر بيانات موثوقة عن الملاك الحقيقيين المحليين والأجانب
٨- وتيرة مراجعات العناية الواجبة للعملاء
٩- الضوابط التلقائية مقابل الضوابط اليدوية
١٠- الفحص الدوري لقاعدة البيانات بأكملها
١١- قواعد البيانات التجارية المستخدمة في فحص العقوبات والشخصيات السياسية البارزة
١٢- المسؤوليات والأطر الزمنية لتحديث قوائم العقوبات

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف: ٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+

	#	وصف المخاطر	الضوابط / تدابير التخفيف من المخاطر
احتمالية وقوع المخاطر	١	مخاطر تنفيذ معاملات لصالح شخص مدرج في قوائم العقوبات المالية المستهدف	إجراءات وأدوات العناية الواجبة الأساسية/المعززة(CDD/EDD) - فحص العملاء مقابل قوائم العقوبات - تحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه -إجراءات العناية الواجبة الأساسية/المعززة -الحصول على معلومات مصدر الأموال ومصدر الثروة
	٢	مخاطر معالجة أموال غير مشروعة تخص عملاء من أصحاب الثروات العالية	-ضوابط المعاملات وطلب مستندات إضافية -إجراءات العناية الواجبة
	٣	مخاطر قبول عملاء خاضعين لتحقيقات متعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب	-الفحص الإعلامي السلبي -الفحص الدوري لقاعدة العملاء

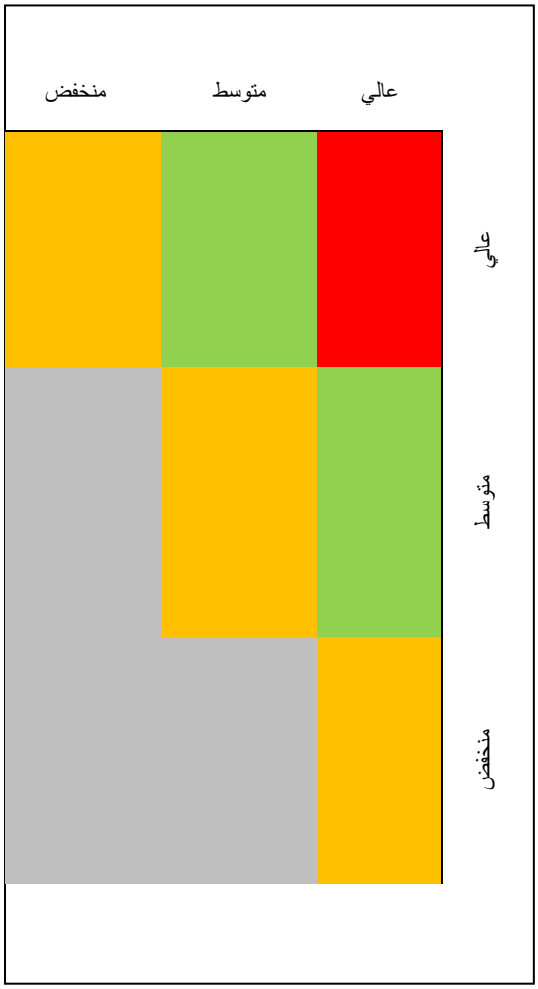

٨٠٩٠ طريق الملك فهد الفرعي | حي المحمدية ٤٤١١ - ١٢٣٦٣ | رقم الوحدة ١٠٨٣ الرياض | هاتف:٨٠٠٢٤٥١١١١ | فاكس: ٩٦٦١١٤٩٠٦٦٣٠+